

تابعة للأمم المتحدة في قطاع غزة . وتحرّك موضوع عودة الإدارة المصرية خطوات واسعة الى الامام ، والتي بدأت بدورها باتخاذ مزيد من الخطوات التي تكفل عودتها . ومن الضروري تسجيل بعض النقاط على هامش حديث الجنرال بيرنز عن الايام الثلاث الاولى لدخول قوات الطوارئ الدولية قطاع غزة . حيث يتضح من بين ثنايا حديثه ، وجود تصورات معينة لديه ولدى همرشولد ومساعديه بشأن تسلم الإدارة في قطاع غزة . والواضح ايضا ان المخطط كان يقوم على محاولة انجاح تجربة ادارة قوات الطوارئ في قطاع غزة ، بحيث يمهّد ذلك النجاح الطريق لكي ينشط المتعاونون مع قوات الطوارئ الدولية و « يتشجعوا » و « ينظموا » انفسهم تمهيدا لخلق حقائق في قطاع غزة تلعب دورا في تحديد مستقبل القطاع السياسي . وهذا ما يتناقض مع ما هو معلن من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وتقارير داغ همرشولد ، والتي كانت تقول « بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يلغي او ينقص من حقوق مصر ، وعن ان عمل قوات الطوارئ هو من خلال الاطار العام للإدارة المصرية » (٩١) . ان مثل هذا الكلام والذي كلن ينسجم مع قرار الجمعية العامة ومع المناخ العام الذي كان يحيط واجتماعات الجمعية العامة ، ليناقض آمال همرشولد ومساعديه في قيادة الأمم اتحدة التي اشار اليها بيرنز . كما ان الحديث عن عمل قوات الطوارئ من خلال الاطار العام للإدارة المصرية في قطاع غزة ، يتعارض تمام التعارض مع حديث بيرنز المتكرر، والذي تحول الى ممارسة لإدارة قطاع غزة بمعزل عن الإدارة المصرية .

لقد اتت احداث الايام ٨ ، ٩ ، ١٠ آذار ١٩٥٧ لتظهر عجز قوات الطوارئ عن إدارة القطاع بمعزل عن السلطات المصرية ، ووجدت قوات الطوارئ الدولية نفسها « عاجزة عن إدارة قطاع غزة لحين ٢١ آذار وهو الموعد المقرر لوصول همرشولد لمصر وتمنت على همرشولد الاسراع في الحضور » (٩٢) .

وقد كان من المقرر ان يعود الدكتور رالف باننش الى القاهرة ، والذي سمع وهو في طريقه اليها اعلان حكومة مصر تعيين حاكم اداري لقطاع غزة ، وانه سوف يباشر مهامه فوراً ، لان هنالك اضطرابات في قطاع غزة ، وان قوات الطوارئ الدولية قد اطلقت النار على الناس ، وهذا ما لا حق لها فيه » (٩٣) .

وعلى الرغم من المفاجأة التي اصابت مسؤولي الأمم المتحدة من قرار مصر هذا فقد وضعت الشروط التالية للقبول بقرار مصر ، وهي : « ١ — أن لا ترسل مصر قواتها الى القطاع . ٢ — لا يسمح بنشاط الفدائيين . ٣ — اتخاذ